

# العثماني يعلن إحداث مراكز قنصلية جديدة

أعلن سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أمام أعضاء لجنة الخارجية الدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس النواب، نهاية الأسبوع الماضي، لمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة، عن قرب إحداث مراكز قنصلية جديدة، وإعادة هيكلة التقاطع القنصلي بهدف تقرير الإدارة من المواطنين.

والترزم العثماني أمام نواب الأمة بتحسين الأداء القنصلي عبر تبسيط المساطر، وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الاستقبال، لرفع مردودية وجودة الخدمات القنصلية، مع دعمها بالوسائل والإمكانيات البشرية الازمة، ومواصلة رقمنة سجلات الحالة المدنية، والعمل بنظام التدبير المعلوماتي للخدمات المتعلقة بها، وإطلاق البوابة الإلكترونية الموحدة للقنصليات، مع تأهيل وتحديث مكاتب التصديقات الموجودة بمختلف مناطق المغرب وعدها خمسة.

وأكد العثماني، في سياق حديثه عن أولويات العمل الدبلوماسي والقنصلية الإفريقي، مواصلة الوزارة برسم السنة الجارية، تخصيص أغلبية حصص المقاعد البيداغوجية بمنحة وبدون منحة للطلبة الأجانب الوافدين إلى المغرب لتابعة دراستهم بالمؤسسات الجامعية والمدارس العليا ومعاهد التكوين المتخصصة العمومية في بلادنا، لفائدة الطلبة الأفارقة، خاصة القادمين من دول جنوب الصحراء، علما بأنهم حظوا بما لا يقل عن 7416 مقعداً بيادغوجياً بمنحة، كما أن تلك المؤسسات تستقبل أزيد من 8536 طالباً من 83 دولة.

وقدم جرداً مدققاً عن الموارد البشرية والمالية المعاة لخدمة أولويات الدبلوماسية المغربية، إذ قال إن "ميزانية الوزارة في سنة 2011، بلغت ملياري و909 ملايين درهم".

وبلغت نفقات الموظفين لوحدها ملياراً و265 مليون درهم لتغطية مصاريف الترقيات بالنسبة لمن استوفى الشروط النظامية، الذين تم انتقاهم عن طريق الاختيار، أو بواسطة مباراة مهنية، وكذا توظيف 141 موظفاً في السالم 8 و 9 و 11.

ورسم العثماني خريطة طريق الوزارة برسم سنة 2012، إذ أعلن عن إحداث 100 منصب مالي، علماً أن 89 موظفاً سيحالون على التقاعد، كما ستتم تسوية أوضاع الأعون المحليين البالغ عددهم 1442 عن، وذلك بصياغة عقود عمل تحترم قوانين الشغل، وتضمن الحد الأدنى للأجور ببلد الاعتماد، وتخصيص مبلغ 64 مليون درهم لتغطية مصاريف التأمين الصحي للأعون الدبلوماسيين والقنصلين بالخارج ولذويهم.

وبلغت الاعتمادات المسجلة برسم هذه السنة، 110 ملايين درهم، وهو المبلغ نفسه الذي كانت عليه هذه الاعتمادات سنة 2011، وسيخصص هذا المبلغ على الخصوص، لدعم العمل الدبلوماسي بمبلغ 20 مليون درهم، وترميم وإصلاح البنيات الإدارية بالداخل والخارج، بكل من باريس ومدريد وبرسلونة والجزيرة الخضراء وبروكسل، بمبلغ 41.7 مليون درهم، والتجديد الجزئي لأثاث البعثات والعتاد الأمني والمواصلات بـ 12 مليوناً و150 ألف درهم، وشراء العتاد المعلوماتي بـ 6.5 مليون درهم، وتعزيز برنامج التكوين المستمر لفائدة جميع الموظفين، خاصة منهم أعضاء السلك الدبلوماسي بالخارج.

- عبدالله الكوزي

